

المجال المفاهيمي الخامس: تسيير موارد المؤسسة الوحدة (11): التمويل

الكفاءات المستهدفة:

. تبين كيفية تمويل المؤسسة

المدة اللازمة : 5 ساعات

المراجع: الكتب المدرسية المقررة

تصميم الدرس

- مقدمة.

1. تعريف وظيفة التمويل.
2. المهام الأساسية لوظيفة التمويل.
3. مصادر تمويل المؤسسة.
4. عمليات تمويل المؤسسة.
5. للمطالعة.
6. أسئلة التقويم الذاتي.
7. أجوبة التقويم الذاتي.

مقدمة:

إن نشاط المؤسسة يسجل مثله مثل باقي نشاط الأعوان الاقتصاديون ضمن ما يسمى بالاقتصاد المرتبط بالنقود (une économie monétarisée) أي أن العمليات التي تقوم بها المؤسسة تتم بواسطة النقود. وهذا يجعل المؤسسة بحاجة إلى النقود باستمرار من أجل القيام بنشاطها الأمر الذي يستدعي وجود تنظيم لعملية تسيير أموال المؤسسة ولا يمكن ذلك إلا بوجود جزء من الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتكفل بذلك، وهذا ما يسمى بالوظيفة المالية أو الوظيفة التمويلية.

وقد تطورت وظيفة التمويل خاصة في عصرنا الحالي حيث أصبحت حياة المؤسسة وبقائها مرتبطتين أساساً بهذه الوظيفة في سعيها إلى تحقيق التوازن المالي عبر اتخاذ قرارات مالية صائبة في المدى الطويل عبر الحصول على الاستثمارات المناسبة من حيث المردودية وطريقة التمويل الأحسن، وفي المدى القصير عبر تسيير خزانة المؤسسة تسييراً يسمح للمؤسسة بتسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

في نهاية الوحدة تكون قادراً على الإجابة الأسئلة التالية :

ما هو تعريف وظيفة التمويل؟ وما هي المهام الأساسية لوظيفة التمويل؟ وما هي مصادر تمويل المؤسسة؟ وما هي عمليات تمويل المؤسسة؟

1. تعريف وظيفة التمويل :

1.1 تطور وظيفة التمويل :

وظيفة التمويل في المؤسسة تهدف أساساً إلى أن :

تضمن للمؤسسة من جهة بشكل منتظم الأموال الضرورية للحيازة على استثماراتها وتمويل عمليات استغلالها الجاري في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، دون التنازل عن استقلاليتها اتجاه الغير، ولا التنازل عن إمكانيات نشاطها الصناعي والتجاري.

كما تسمح للمؤسسة من جهة أخرى بالمراقبة، الذي تتمثل أساساً، في التأكد من الاستعمال الجيد للأموال و مردودية العمليات التي خصصت لها هذه الأموال.

إن وظيفة التمويل كتخصص مستقل تعتبر حديثة نسبياً (بداية القرن العشرين) حيث كان مجالها قبل ذلك مقتصر على دراسة المؤسسات المالية، و وسائل الاستدانة. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت آفاق جديدة لوظيفة التمويل، تتمثل في :

- تجنب المؤسسة الوقوع في عدم القدرة على تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها.
- ضمان مردودية الأموال المستخدمة من طرف المؤسسة.

و في الوقت الحاضر تعرف هذه الوظيفة بالخصوص على مستوى المؤسسات الكبيرة تطوراً واستقلالية أكبر وتتعد مهامها نظراً الانتشار الدولي لأنشطة المؤسسات وازدياد وسائل التمويل.

2.1. دور وظيفة التمويل في المؤسسة :

يمكن تحديد وظيفة التمويل كما يلي :

أ. التحليل و التخطيط المالي :

و ذلك بتحليل إجمالي للمعلومات المالية والمحاسبية : الهياكل المالية و النتائج. ثم إعداد الموازنات والخطط التقديرية (الموازنة السنوية وجداول التمويل على المدى المتوسط و الطويل (3 5))

تحليل النتائج من أجل تصحيح الفروقات المحصل عليها. الدراسات المالية والاقتصادية الدقيقة والمنظمة الضرورية لتحديد استراتيجية المؤسسة أو لانجاز عمليات محددة. التنبؤات الاقتصادية و متابعة الأسواق المالية.

ب- التسيير المالي :

ب.1. الخزينة: التسيير الجاري للخزينة: تسيير تدفقات الخزينة (المقبوضات والتسديدات يوما بعد يوم)، تسيير الحسابات البنكية للمؤسسة و حفظ توازنها إذا كانت موجودة في عدة بنوك.

ب.2. التسيير التقديري للخزينة:

تحليل احتياجات الخزينة (احتياجات التمويل في المدى القصير) والتنبؤ (التقديرات) بأعداد موازنة الخزينة. العلاقات مع البنوك: الفروض قصيرة المدى، توظيف الأموال في الأجل القصير (التفاوض على شروط التمويل من طرف البنوك).

ب.3. الحقوق اتجاه الزبائن :

تعريف ووضع سياسة الديون اتجاه الزبائن :

تحديد الحد الأقصى لهذه الديون المسموح بها للزبائن، دراسة الخطر (دراسة و تحليل قدرة التسديد والتحليل المالي للزبائن)، التفاوض مع الزبائن على الديون المتعددة عليها.

تسيير حسابات الزبائن :

مراقبة احترامهم لتواريخ الاستحقاق، تحصيل ما عليهم من ديون.

. تسيير مجموع ديون المؤسسة :

بطبيعة الحال بالنسبة للزبائن تحديد المبالغ المسموح بها وبالنسبة للموردين المبالغ التي يمكن الحصول عليها.

. التمويل الدولي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة :

عمليات الاستيراد و التصدير وتسيير خزانة العملة الصعبة.

ج .. الاستثمارات :

• دراسة المشاريع (تحليل مالي)، و بطبيعة الحال المساهمة في إعداد الخطط و الموازنات.

• إنجاز التمويل :

البحث عن وسائل التمويل مع التنفيذ، بحيث يتم تركيب طريقة التمويل الخاصة بكل عملية (تقديرات الخزانة الموافقة لها) متابعة الموازنات الخاصة بالاستثمار.

1.3 موقع وظيفة التمويل في الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

لا يمكن التعميم حول موقع وظيفة التمويل في تنظيم المؤسسة ذلك أن تطور وتنوع أنشطة الوظيفة المالية مرتبط بعوامل متعددة متعلقة بالمؤسسة، مثل :

. حجم المؤسسة

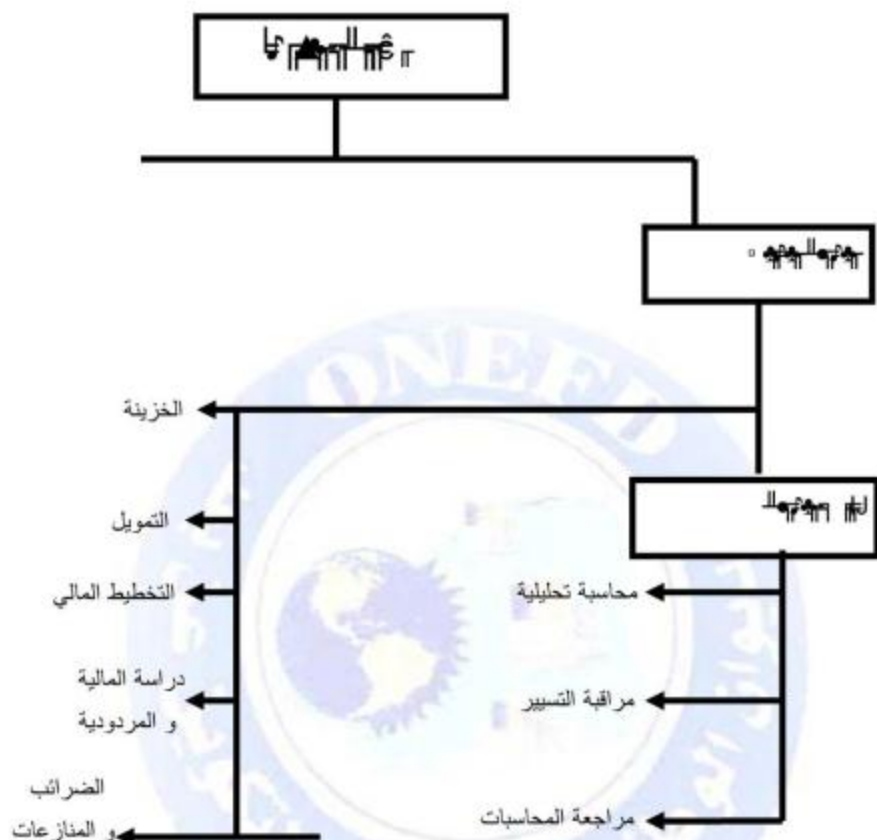
. هيكلتها (مركزية، لا مركزية)

. فرع أو فروع النشاط

. درجة ارتباطها بالمحيط الدولي.

و من الواضح أن حجم المؤسسة يلعب دوراً مهماً في أهمية وظيفة التمويل في المؤسسة. وهكذا إذا كانت المؤسسة صغيرة الحجم، فإن وظيفة التمويل موجودة و لكن عموماً فإن رئيس المؤسسة بالإضافة إلى مهام أخرى يقوم بمهام وظيفة التمويل أما في المؤسسات المتوسطة فإن أهمية هذه الوظيفة تزداد وتصبح محددة المهام التي تسند إلى جهة معينة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهي مديرية الإدارة والمالية وكلما ازداد حجم المؤسسة أصبحت وظيفة التمويل أكثر استقلالية ولا مركزية.

و يمكن أن نستعمل المخطط التالي لتوضيح موقع التمويل في الهيكل التنظيمي للمؤسسة:



2 - دراسة المهام الأساسية لوظيفة التمويل :

تتعدد المهام التي تقوم بها وظيفة التمويل، و سنتطرق إلى أهمها فيما يلي:

1.2. تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال :

على المؤسسة أن تمويل عملياتها باستمرار، فالمؤسسة بحاجة إلى رؤوس الأموال ليس فقط في بداية نشاطها، ولكن أيضا خلال حياتها.

فعلية تمويل استثماراتها وفي نفس الوقت تمويل نشاطها الجاري أي عمليات استغلالها، ولهذا يجب أن توفر الأموال الضرورية الممنوعة و بأحسن الشروط و يمكن أن نقسم احتياجات المؤسسة إلى :

. احتياجات في المدى القصير :

و هي المرتبطة بالعمليات الجارية أي عمليات الاستغلال

. احتياجات في المدى الطويل :

وهي الاحتياجات المرتبطة بعمليات الاستثمار, باعتبار أهمية ميلغها أي الاحتياجات إلى الاستثمار.

إن الحاجة إلى التمويل تنتج عن الفارق في الزمن بين تسديد المواد و الأجر و الأعباء المختلفة مثل الضرائب و الرسوم, التأمينات الخ....

ومقبوضات المبيعات و النواتج الأخرى , إن هذا الفارق يتغير من عنصر لآخر وفقا لمدة وطبيعة العناصر الواجب تمويلها .

في الحالة العادية للمؤسسة فإن الاحتياجات والموارد نادرا ما تتوازن والاحتياجات عادة تكون أكبر من الموارد.

أ. احتياجات تمويل الاستثمارات :

أ.1. احتياجات تمويل الاستثمارات :

يجب على المؤسسة تمويل مختلف أنواع الاستثمارات و كل عمليات التوظيف.

و عمليات الاستثمار تتمثل في الحيازة على :

. القيم المعنوية :

✓ المتجر

✓ حقوق الملكية الصناعية و التجارية

✓ حق الإيجار

✓ تنازلات و حقوق مماثلة

✓ أنظمة الإعلام الآلي .

. المصاريف الإعدادية ذات الطابع الاستثماري :

✓ مصاريف متعلقة بعقد الشركة

✓ مصاريف القروض

✓ مصاريف الاستثمار

✓ مصاريف التكوين المهني

✓ مصاريف سير العمل السابق لانطلاق العمل.

✓ مصاريف الدراسات و الأبحاث

جميع الحقوق محفوظة ©

- ✓ علاوات التسديد
- ✓ فرق الاقتناء
- ✓ مصاريف استثنائية

• استثمارات مادية :

- ✓ استثمارات من أجل المحافظة على الوضع الهيكلي الحالي (حالة التعويض ، حالة التجديد)
- ✓ استثمارات الإنتاجية (تخفيض التكاليف)
- ✓ استثمارات التوسع (زيادة الإنتاج)
- ✓ الاستثمارات الإجبارية (المفروضة قانونا)
- ✓ استثمارات الاجتماعية (الوجهة للعمال)

الاستثمارات المالية:

- ✓ سندات التوظيف
 - ✓ سندات التجهيز
 - ✓ إقراض طويل المدى
- يجب أن نميز بين الاستثمارات في المخطط المحاسبي الوطني و المفهوم الاقتصادي للاستثمار الذي يشمل كل أنواع التوظيف بما في ذلك التوظيف المالي (الأسهم والقروض للغير) التي يعتبرها PCN ضمن الصنف 4 الحقوق.

ب - احتياجات تمويل الاستغلال :

يتطلب الاستغلال في المؤسسة عمليات تمويل مستقرة, و احتياجات تمويل الاستغلال يعبر باحتياجات تمويل الاستغلال (BFE) و هذا ما يعبر عنه الشكل التالي :

fiEÖÜÇ m/ff

الأصول المتداولة للاستغلال:

- المخزونات

- الزبائن و باقي الحقوق المتعلقة بهم

حقوق الاستغلال الأخرى

fiEÖÜÇ m/ff RE BF
fiEÖÜÇ m/ff
fiEÖÜÇ m/ff
fiEÖÜÇ m/ff

1. نتطلب تمويلا مستقرا

2. تشمل التمويل المستقر.

3. الفرق يحتاج تمويلا عن طريق
موارد مستقرة

ونحسب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال كما يلي :

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال.

عموماً تكون :

الأصول المتداولة للاستغلال < ديون الاستغلال

و ذلك لسببين :

السبب الأول : مصادر التمويل المحصل عليها من الموردين تكون أقل من احتياجات التمويل المقابلة لتكاليف الإنتاج.

السبب الثاني: مدة ديون الموردين أقل من مدة دورة الاستغلال.
ينتج عن ذلك احتياجات تمويل الاستغلال.

$$BFRE = ACTIFS D'exploitation - Dettes D'exploitation$$

$$BFRE = \text{مخزونات} + \text{حقوق على الزبائن} - \text{ديون الموردين}$$

2. إعداد برنامج التمويل :

التخطيط لعملية الحياة على الاستثمار وتمويله يمرّ عبر عدة مراحل :

أ. مخطط التمويل :

مخطط التمويل هو جدول تنبؤي (تقديري) طويل و متوسط الأجل، يتم اعداده انطلاقاً من برنامج الاستثمارات الذي تختاره المؤسسة. و يتعلق عموماً بمجموع استثمارات المؤسسة، لكن يمكن إعداده خصيصاً لاستثمار معين.

الأهداف من إعداده هي :

✓ المقارنة في جدول متعدد و تقديري بين :

الاستثمارات: احتياجات التمويل المتعلقة بالاستثمارات (BFR)

المصادر: المتوقع أن تستخدم لتغطية الاحتياجات.

✓ مراجعة : التجانس في القرارات المتخذة في مجال سياسة الاستثمارات و تمويلها.

✓ مراقبة : التوازن المالي بين الموارد و الاستخدامات التقديرية.

✓ البحث : أسباب عدم التوازن و تصحيح الوضع بإعادة التوازن إلى بين الموارد و الاستخدامات.

حيث يجب أن يكون مجموع الموارد التقديرية أكبر من مجموع الاحتياجات التقديرية للتمويل للمؤسسة من أجل تمكن هذه الأخيرة من هاش الأمان الذي تستعمله في حالة الخطأ في التقديرات أو الاحتياج في التمويل غير المتوقع.

تختار المؤسسة مخطط تمويل يتلاءم أحسن مع مخطط الاستثمارات الذي يتناسب مع الهيكل المالي للمؤسسة والمردودية في المستقبل. وشكل مخطط التمويل يكون كما تم دراسته في دروس الموازنات (مادة ت. م. مالي).

أ. برنامج

ب. ج التمويل :

يستمد برنامج التمويل السنوي من مخطط التمويل و يمكن تقسيمه إلى :

ب.1. برنامج الاستثمارات :

يسمح بتفصيل شهري للاستثمارات التي تم اختيارها ، ويحتوي على المعلومات التالية :

- ✓ تاريخ التعاقد على النفقات (التسديدات).
- ✓ تاريخ التسديدات بناء على الاتفاقات السابقة
- ✓ تاريخ استلام الاستثمارات و التي بناء عليها تستطيع المؤسسة استغلال هذه الاستثمارات.

ويكون شكله كما يلي :

المشروع الاستثماري	تاريخ التعاقد	مدة التعاقد	تاريخ بداية الأشغال	مدة الأشغال	تاريخ نهاية الأشغال	الالتزامات	الاستلام	التسديدات
						...	...	...

مثال :

تريد المؤسسة R إعداد جدول الاستثمار A و الاستثمار B انطلاقا من المعطيات التالية للسنة 1+N :

المشروع	التكلفة	تاريخ التعاقد	مدة الشروع في التعاقد	مدة الأشغال	طريقة التصدي
A	200	NOV/ N	4 شهور	10 شهور	20% عند التعاقد 30% عند بداية الأشغال 50% في نهاية الأشغال
B	80	1+N مارس	شهر واحد	6 شهور	10% عند التعاقد 50% عند بداية الأشغال 40% في نهاية الأشغال

الحل :

يكون جدول الاستثمارات كما يلي :

المشروع	تاريخ التعاقد	مدة التعاقد	بداية الأشغال	مدة الأشغال	نهاية الأشغال	التعاقد		الاستلام		التصدي			
						N	N+1	N	N+1	2-	2	3	4
A	-2	4	2	10	12	200		200		40	60		
B	3	1	4	6	10		80		80			8	32
Σ						200	80	280	40			240	

ب.2. جدول التمويل :

من الضروري تحديد الموارد التي يجب أن تخصص للاستثمارات سواء كانت داخلية أو خارجية من أجل تغطية التسديدات المختلفة مع المحافظة على التوازن المالي للمؤسسة يمكن أن يكون جدول التمويل على الشكل التالي :

الموارد					التسديدات	
خارجية			داخلية		المبلغ	التاريخ
...	إعانات	قروض		زيادة في رأس المال CAF		

3.2. تنظيم الخزينة :

من أجل تمويل احتياجات رأس المال العامل، يجب الحصول على موارد هي رأس المال العامل و يتم الحصول عليها كما يلي :

$$F.R = \text{CAPITAUX STABLES} - \text{ACTIF IMMOBILISE}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الديون الطويلة)} - \text{القيم الثابتة.}$$

أما الخزينة فهي التي تسمح بتغطية الفرق بين BFRE و FR .

$$BFRE = FR + T.NETTE \text{ (النقديات - التغطيات البنكية)}$$

إذا كان $BFR < FR$ فالخزينة موجبة و يجب توظيف الفائض

إذا كان $BFR > FR$ فالخزينة سالبة فالعجز يجب تغطيته عن طريق التسيقات البنكية أو السحب على المكشوف.

إذا كان $FR = BFR$ فالخزينة متوازنة

4.2. تسيير رؤوس الأموال المتاحة :

إن اختيار وسائل التمويل يجب أن يكون بناء على تلبية مطلبين أساسيين هما:

المرودية .

. الأمان (التأكد من عدم وجود خطر).

و يكون ذلك عبر الاحترام لقواعد التوازن المالي :

- العلاقة بين سيولة العناصر و درجة استحقاق الموارد التي تمولها و ذلك بتوازن

$$\frac{\text{السيولة}}{\text{الاستحقاق}} = 100\%$$

- التوازن الداخلي لمصادر التمويل بطبيعة الحال بين الأموال الخاصة و الديون.

$$\frac{\text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = 100\%$$

أ. توازن الاستخدامات و الموارد :

يجب احترام قاعدتين :

قاعدة تمويل القيم الثابتة بالموارد المستقرة.

قاعدة تمويل رأس المال العامل.

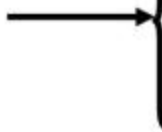
أ. التمويل المستقر للقيم الثابتة :

يقوم تمويل القيم الثابتة على مبدأ أن كل هذه العناصر يجب أن تمول بأموال تبقى بالمؤسسة على الأقل مدة مساوية للعمر الانتاجي لهذه القيم الثابتة و تكون النتيجة أن القيم الثابتة يجب أن تمول بالموارد المستقرة أي بالأموال الخاصة أو الديون طويلة و متوسطة الأجل.

مثال :

الأموال الخاصة

(رأس المال, CAF)



القيم المعنوية

الأراضي

المشاريع الاستثمارية التي

تحتوي على نسبة خطر أكبر

ديون طويلة الأجل
(5 - 20 سنة)

المباني
الإنشاءات
العائد الضخم

ديون متوسطة
الأجل
(2 إلى 5 سنوات)

التجهيزات
(معدات النقل، آلات...)

أ. رأس المال العامل : (FR)

هو مورد تمويل يتكون من فائض الموارد المستقرة على القيم الثابتة فهو يساوي :

الموارد المستقرة - القيم الثابتة

وعليه فإنه يجب على كل مؤسسة، ما عدا في الحالات الاستثنائية، أن يكون لديها :

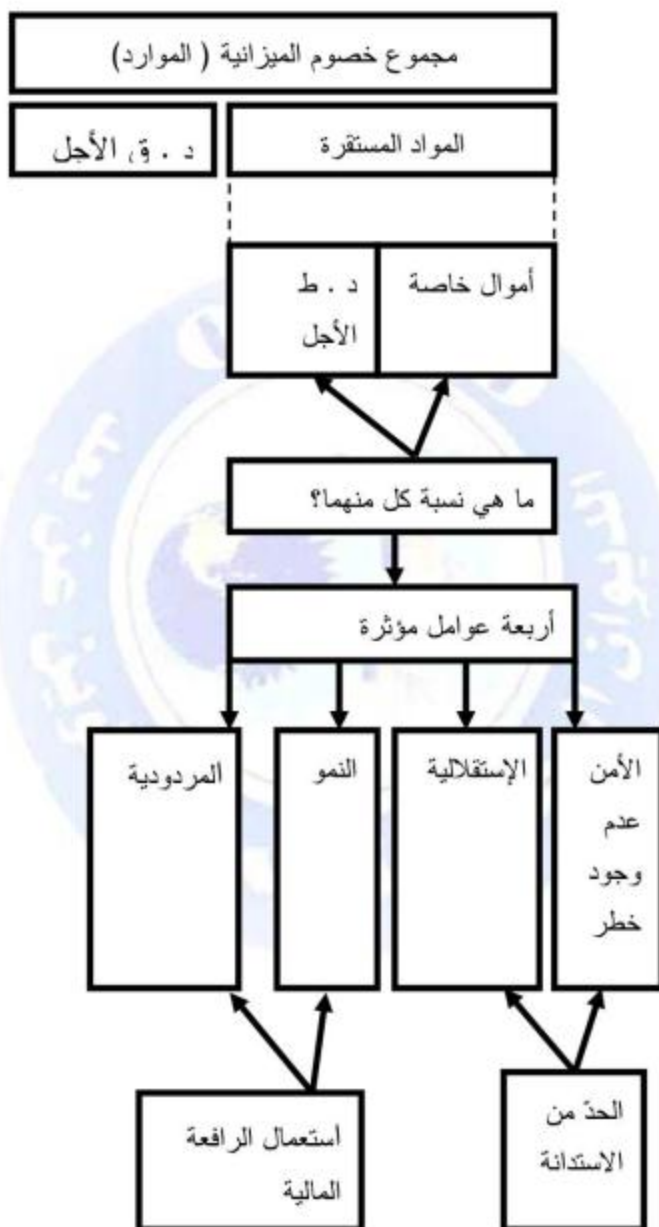
$FR > 0$ أي أن يكون موجبا

و يمكن تبرير ذلك بكون دورة الاستغلال تتطلب تمويلا مستمرا (مخزونات، إعمادات للزيائن) و التي يجب أن تغطي بلموارد المستقرة و المشكّلة من FR (رأس المال العامل).
و عليه يمكن أن نستنتج أن القاعدة هي أن رأس المال العامل FR يجب أن يغطي احتياجات تمويل الاستغلال ، أي :

$FR \geq BFE$

ب. توازن التمويلات :

توازن التمويلات يمكن ملاحظته في هيكله خصوم الميزانية و الشكل التالي يوضح ذلك :



الشكل السابق يبين أن قياس توازن موارد المؤسسة يمكن أن يتم بطريقتين إما باستعمال الرافعة المالية أو بالحد من الاستدانة.

ب.1. استعمال الرافعة المالية :

من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء في المؤسسة هو هيكل التمويل، و يستعمل مؤشر الرافعة المالية لتفسير اختيار الموارد المالية للمؤسسة.

أولاً: نعرف المردودية و هي تنقسم إلى نوعين هما:

✓ **المردودية الاقتصادية:** وهي تهتم بالنشاط الرئيسي للمؤسسة أي عناصر دورة الإستغلال ممثلة بنتيجة الإستغلال بعد الضريبة و الأصول الاقتصادية.

معدل المردودية الاقتصادية (RE) هو:

$$\text{نتيجة الإستغلال بعد الضريبة} \div \text{الأصول الاقتصادية}$$

فالمردودية الاقتصادية هي قياس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال.

✓ **المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة) :**

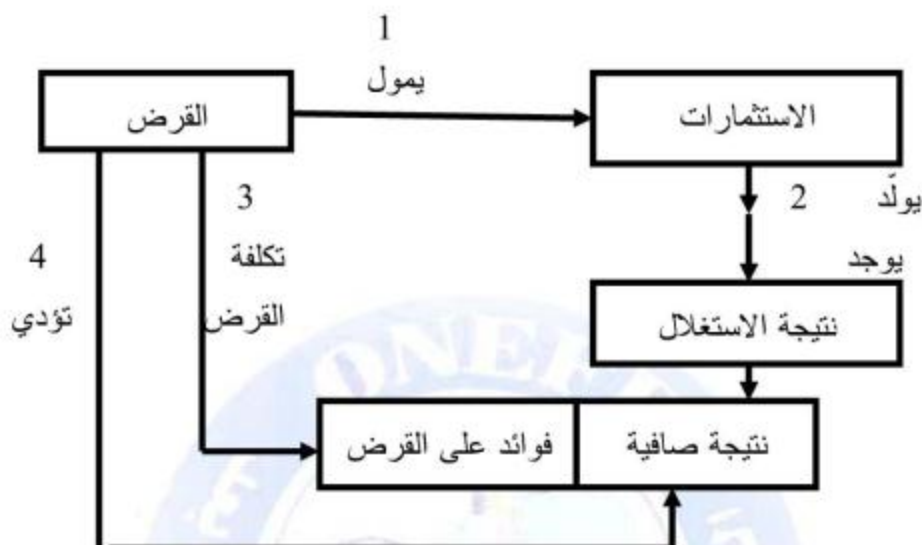
وهي تهتم بكل أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة و الحركات المالية معدل

المردودية المالية (RCP) هو:

$$\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة.}$$

و تحدد العلاقة السابقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية و التي تسمح بدورها وتمكن من إستعادة الأموال الخاصة و زيادة حجمها.

مما سبق يمكن دراسة أثر الرافعة المالية أو ما يعرف بأثر الاستدانة و ذلك بإجراء مقارنة بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، و الشكل التالي يوضح كيفية استخدام الرافعة المالية :



من الشكل يتضح أن القرض يسمح بزيادة الربح أي بمرودية الأموال الخاصة.
و الخلاصة هي أنه إذا كانت :

المردودية الاقتصادية > معدل فوائد القروض
فإن هذا يؤدي إلى :

زيادة الربح و المردودية المالية.

باستخدام هذه العلاقة ندرس أثر الإئتمانة على المردودية، و ذلك وفقا للحالات التالية :

- رافعة مالية سالية وذلك عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الإئتمانة، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الإئتمانة ذو تأثير سلبي على المردودية، أي أنه كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية.
- رافعة مالية معدومة، وذلك عندما تكون المردودية الاقتصادية معادلة لتكلفة الإئتمانة أو في حالة إنعدام الديون، وفي هذه الحالة يكون أثر الإئتمانة معدوم أي لا يوجد فرق بين المردودية الاقتصادية و المردودية المالية فهما متساويان.
- رافعة مالية موجبة عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الإئتمانة، أي أن اللجوء إلى الإئتمانة مرغوب فيه بسبب ارتفاع ربحية المؤسسة، فكلما زادت الديون كلما أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية.

ب.2 تحديد الاستدانة :

الاستدانة تسمح بتسريع نمو المؤسسة و زيادة المردودية، و لكن الاستدانة تزيد في نفس الوقت من المخاطر التي تواجه المؤسسة و هذا ما يوضحه الشكل التالي :



و لهذا يجب على المؤسسة أن تحترم القواعد التالية المتعلقة بالاستدانة :

- ديون المؤسسة يجب أن لا تتجاوز الأموال الخاصة لها والتي تمثل ضمانا للدائنين بحيث تكون نسبة الأموال الخاصة الموارد المستقرة كما يلي :

$$\frac{1}{2} \geq (\text{الموارد المستقرة} / \text{الأموال الخاصة})$$

- يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في أجل 3 سنوات على الأكثر إذا خصصت لذلك كل قدرتها للتمويل الذاتي (CAF) أي :

$$\frac{1}{3} \geq \text{الديون الطويلة الأجل} / \text{CAF}$$

- على المؤسسة أن لا تخصص سنويا أكثر من 1/2 قدرتها للتمويل الذاتي من أجل تسديد ديونها، و النصف الآخر يكون ضروريا للاستثمار

$$2 \geq \text{التسديد السنوي للقروض} / \text{CAF}$$

إن الإجراءات الثلاثة السابقة تسمح بما يلي :

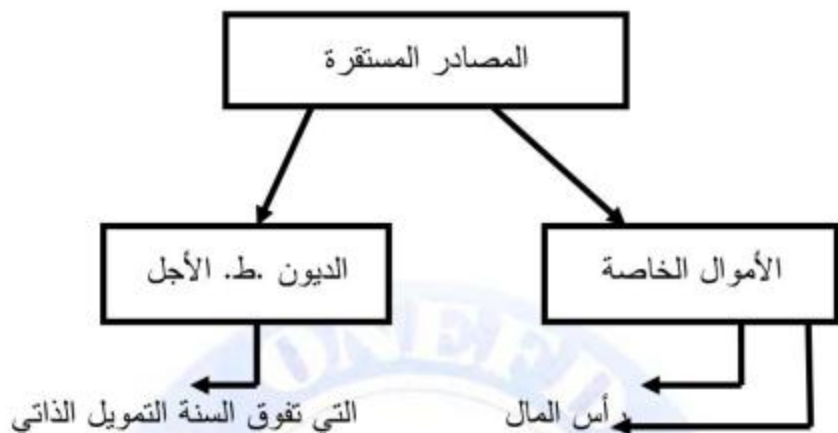
- الحكم على الاستدامة
- قياس قدرة القرض
- التأكد من التنسيق بين خطط التمويل و خطط الاستثمارات

3. مصادر تمويل المؤسسة:

مصادر تمويل المؤسسة تتكون من المصادر المستقرة و المتوفرة لمدة طويلة أي لعدة سنوات و مصادر الإستغلال و مصادر الخزينة المؤقتة.

1.3 المصادر المستقرة:

هي مصادر التمويل الدائمة المتوفرة للمؤسسة لعدة سنوات كالقروض أو لكل مدة حياة المؤسسة (الأموال الخاصة: رأس المال).



و يلاحظ أن الأموال الخاصة هي مصادر أكثر ضمانا من القروض لأنها لا تعتمد كثيراً على الخزينة (لا توجد تسديدات، توزيع الأرباح اختياري) ولذلك على المؤسسة أن تحافظ على التوازن بين الأموال الخاصة والقروض.

أ. الأموال الخاصة :

هي الضمان للدائنين، و تحدد مدى قدرة المؤسسة على الاستدانة، و يمكن الحصول عليها بالطرق التالية :

- ✓ عند تأسيس المؤسسة عن طريق الحصص ومساهمات المؤسسين
- ✓ في بعض الحالات عند زيادة رأس المال.
- ✓ بصفة مستمرة عن طريق التمويل الذاتي

التمويل الذاتي = الاحتياطات + الإهلاكات و المؤنات

و يمثل التمويل الذاتي عدة مزايا للمؤسسة :

- ✓ تكلفة الحصول عليها منعدمة
- ✓ تعويض اختياري (توزيع الأرباح)
- ✓ مصادر دورية مستمرة
- ✓ زيادة و تدعيم الأموال الخاصة
- ✓ المحافظة على الاستقلالية المالية
- ✓ زيادة القدرة على الاستدانة

ب. القروض :

القرض هو عقد بموجبه تحصل المؤسسة على أموال من مقرض واحد أو عدة مقرضين لمدة محددة، و تدفع في مقابل ذلك فوائد دورية ثابتة أو متغيرة، و عليها أن تسد القرض إما في نهاية الحياة هذا

القرض أو عن طريق دفعات سنوية تحتوي على تسديد جزء من هذا القرض (أنظر درس استهلاك القروض في مادة التسيير المحاسبي و المالي) .
وتختلف القروض باختلاف معايير تصنيفها و يمكن أن نميز أربعة معايير هي:

المعيار	أنواع القروض
عدد المقرضين	مقرض واحد
	قرض عادي Indivis
طريقة التسديد	أكثر من مقرض
	قرض غير عادي Obligataire
حساب الفوائد	في نهاية مدة القرض
	قرض مسدد مرة واحدة
مدة القرض	دفعات سنوية
	قرض مستهلك على عدة سنوات
	قرض بمعدل فوائد ثابتة
	قرض بمعدل فوائد متغيرة
	طويلة المدى أكثر من 5 سنوات
	متوسطة المدى أكثر من سنة و أقل من 5 سنوات

ج .. القرض الإيجاري :

ج 1.. تعريفه :

القرض الإيجاري هو عقد تقوم بموجبه شركة متخصصة (شركات التمويل بالعقد الإيجاري Leasing) بشراء أحد التجهيزات الإستثمارية عقارا كان أو منقولاً، بحيث تضعه تحت تصرف مؤسسة معبذة لمدة إيجار نهائية و في نهاية هذه المدة يمكن للمستأجر أن يختار حلاً من الحلول الثلاثة التالية :

✓ شراء التجهيز (يحدد مبلغه في عقد الإيجار).

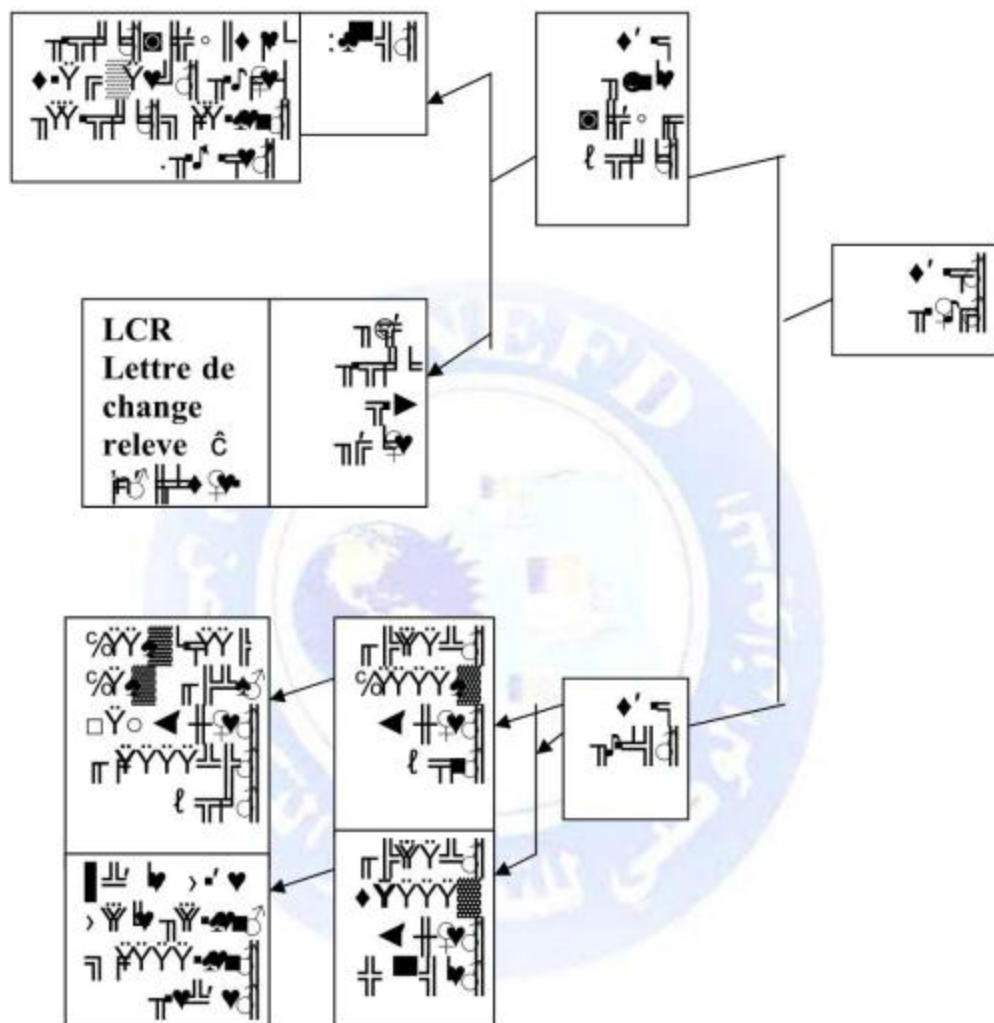
✓ إلغاء عقد الإيجار.

✓ تجديد عقد الإيجار.

ج 2.. معايير إختيار القرض الإيجاري :

يتم إختيار القرض الإيجاري بالنظر إلى عدة عوامل كما يوضحها الجدول التالي:

العوامل السلبية	العوامل الإيجابية
- تكلفة كبيرة . - تسديد دوري للإيجار . - عدم إمكانية تطبيق مثل هذا القرض على بعض التجهيزات المتخصصة . - ارتفاع في مديونية المؤسسة .	- تمويل مشروع إستثماري دون تسديد أي مبلغ في بداية المشروع . - ليس هناك تجميد للأموال . - تمويل كلي للإستثمار . - سرعة الحصول على الإستثمار . - ضمان ضد اندثار الإستثمار .



4. عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية :

1.4. عمليات تمويل الاستثمارات :

و يتعلق الأمر بالتمويل الطويل والمتوسط المدى وذلك بتمويل عمليات الحيازة على الاستثمارات و يكون تمويل الاستثمارات أساسا بالمصادر المستقرة و هي إما المصادر الداخلية أو المصادر الخارجية. أ. المصادر الداخلية :

المساهمة الأولى التي تسمى رأس المال هي أهم مصدر داخلي لتمويل الاستثمارات، وبعد ذلك تستعمل قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة وهي إعادة توظيف الأرباح. وقدرة التمويل الذاتي CAF كما رأينا سابقا تدعم الاستقلالية المالية للمؤسسة. و تزيد من قدرتها على الاستدانة لأن الأموال الخاصة هي ضمان للدائنين.

CAF تسمح بتجديد القدرة على الإنتاج (قدرة التمويل الذاتي المستعملة للمحافظة على الوضعية الحالية) وتسمح كذلك بتطوير المؤسسة (قدرة التمويل الذاتي المستعملة للتطور و التوسع) ب. المصادر الخارجية :

- ✓ استعمال الحصص الجديدة للشركاء أي زيادة رأس المال و هذه الزيادة في رأس المال تمثل مصادر تمويل إضافية توضع تحت تصرف المؤسسة لتمويل التوسع والتطور.
- ✓ باللجوء إلى الإقتراض و يكون إما عن طريق القرض العادي الذي تقدمه البنوك و المؤسسات المالية (في هذه الحالة يكون هناك مقرض واحد هو البنك) أو باللجوء إلى القرض السندي حيث يكون هناك أكثر من مقرض.
- ✓ اللجوء إلى الاستعانة بالقرض الإجباري بدلا من شراء الاستثمار.

2.4. عمليات تمويل الاستغلال :

تمويل الاستغلال يكون باستعمال المصادر المستقرة و المصادر قصيرة الأجل. من أجل ذلك تمول المؤسسة جزء من هذه العمليات عن طريق رأس المال العامل FR ، والباقي يتم تغطيته باللجوء إلى الديون القصيرة. و يمكن التطرق بإيجاز لطرق تمويل الاستغلال فيما يلي :

أ. تمويل الاحتياجات المرتبطة بالزبائن :

- ◆ الخصم : وهي عمليات تمويل عن طريق بيع المؤسسة الأوراق التجارية المسحوبة على زبائنها قبل تاريخ استحقاقها لأحد البنوك وينقص البنك في مقابل ذلك ما يسمى بالأجيو (الفوائد أو الخصم والعمولات المختلفة...) و يقوم البنك بتحصيل الورقة عند استحقاقها و هناك طريقة أخرى في الخصم تسمى La loi dailly قانون دايلي حيث تقوم المؤسسة بتحصيل الورقة عند الاستحقاق بدلا من البنك.

◆ خصم فواتير الزبائن : وتقوم بهذا النوع من العمليات مؤسسات إقراض متخصصة هي بيوت خصم الفواتير (Les factors) والتي تقوم بخصم فواتير المؤسسة و التكفل بتحصيلها. و هذا النوع غير متوفر حاليا في بلادنا إلا أن تطور النظام المالي الجزائري يمكن أن يؤدي إلى ظهور هذا النوع من مؤسسات الإقراض.

ب. تمويل الاحتياجات المرتبطة بالانتاج :

تمول هذه الاحتياجات عن طريق الديون بين المؤسسات و يسمح هذا النوع من الديون للمؤسسة التي هي مورد و زبون في نفس الوقت بالحصول على مصادر تمويل ناتجة عن تأخير مدة تسديد الموردين و تقليص مدة قبض مبالغ الزبائن.

ج .. تمويل الاحتياجات المرتبطة بالخزينة :

و يكون ذلك عن طريق إصدار سندات الخزينة الموجهة لمواجهة الاحتياجات الآتية (الملحة) لتوازن الخزينة. وهذه الديون تكون قصيرة جداً، و لمواجهة احتياجات دقيقة . كما يمكن استخدام السحب على المكشوف و هو أن يسمح البنك للمؤسسة بأن يصبح لحسابها البنكي لديه رصيداً دائماً.

الخلاصة (1):

. وظيفة التمويل : تجنب المؤسسة الوقوع في عدم القدرة على تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها، وهي تسعى أيضا لضمان مردودية الأموال المستخدمة من طرف المؤسسة.
. دور وظيفة التمويل في المؤسسة : يمكن تحديد أهم الأدوار لوظيفة التمويل في :

- التحليل و التخطيط المالي
- التسيير المالي والتقدير للخرينة وتسيير الحقوق على الزبائن

. المهام الأساسية لوظيفة التمويل:

- تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال: وهذه الاحتياجات تنقسم إلى:
 - احتياجات في المدى القصير: وهي المرتبطة بالعمليات الجارية أي عمليات الاستغلال
 - احتياجات في المدى الطويل: وهي الاحتياجات المرتبطة بعمليات الاستثمار، باعتبار أهمية مبلغها أي الاحتياجات إلى الاستثمار.
 - إعداد برنامج التمويل : وهو التخطيط لعملية الحيازة على الاستثمار و تمويله ويمرّ عبر عدة مراحل :

الخلاصة (2):

✓ مخطط التمويل :

✓ برنامج التمويل السنوي يستمد من مخطط التمويل و يمكن تقسيمه إلى :

▪ برنامج الاستثمارات

▪ جدول التمويل

. تنظيم الخزينة :

من أجل تمويل احتياجات رأس المال العامل، يجب الحصول على موارد هي رأس المال العامل و يتم الحصول عليها كما يلي :

الخزينة فهي التي تسمح بتغطية الفرق بين BFRE و FR

إذا كان $BFR < FR$ فالخزينة موجبة و يجب توظيف الفائض

إذا كان $BFR > FR$ فالخزينة سالبة فالعجز يجب تغطيته عن طريق التسييلات البنكية أو السحب على المكشوف.

إذا كان $FR = BFR$ فالخزينة متوازنة

إن اختيار وسائل التمويل يجب أن يكون بناء على تلبية مطلبين أساسيين هما:

. المردودية

. الأمان (التأكد من عدم وجود خطر) .

و يكون ذلك عبر الاحترام لقواعد التوازن المالي المتمثلة في :

الخلاصة (3):

- العلاقة بين سيولة العناصر و درجة استحقاق الموارد التي تمولها و ذلك يتوازن الاستخدامات والموارد.
 - التوازن الداخلي لمصادر التمويل بطبيعة الحال بين الأموال الخاصة و الديون.
- قياس توازن موارد المؤسسة يمكن أن يتم بطريقتين إما باستعمال الرافعة المالية أو بالحد من الاستدانة.
- . مصادر تمويل المؤسسة:
- ✓ المصادر المستقرة:
- هي مصادر التمويل الدائمة المتوفرة للمؤسسة لعدة سنوات كالفروض أو لكل مدة حياة المؤسسة (الأموال الخاصة: رأس المال)
- ✓ المصادر غير المستقرة (قصيرة الأجل):
- و هي مصادر مدتها أقل من سنة و يتم الحصول عليها بطرق مختلفة .
- . عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية
- ✓ عمليات تمويل الاستثمارات :
- و يتعلق الأمر بالتمويل الطويل والمتوسط المدى وذلك بتمويل عمليات الحياة على الإستثمارات و يكون تمويل الاستثمارات أساسا بالمصادر المستقرة و هي إما المصادر الداخلية أو المصادر الخارجية.
- ✓ عمليات تمويل الاستغلال:
- تمويل الاستغلال يكون باستعمال المصادر المستقرة

الخلاصة (4):

و المصادر قصيرة الأجل. من أجل ذلك تمول المؤسسة جزء من هذه العمليات عن طريق رأس المال العامل FR ، و الباقي يتم تغطيته باللجوء إلى الديون القصيرة.

✓ تمويل الاحتياجات المرتبطة بالانتاج:

تمول هذه الاحتياجات عن طريق الديون بين المؤسسات و يسمح هذا النوع من الديون للمؤسسة التي هي مورد و زبون في نفس الوقت بالحصول على مصادر تمويل ناتجة عن تأخير مدة تسديد الموردين و تقليص مدة قبض مبالغ الزبائن.

✓ تمويل الاحتياجات المرتبطة بالخزينة:

و يكون ذلك عن طريق إصدار سندات الخزينة الموجهة لمواجهة الاحتياجات الأنية (الملحة) لتوازن الخزينة. و هذه الديون تكون قصيرة جداً، و لمواجهة احتياجات دقيقة .



مصرف الإمارات الصناعي

خدمة التمويل

1. قروض طويلة الأجل :

استجابة لمتطلبات التنمية الصناعية في دولة الإمارات، وتحقيقاً للأهداف المنوطة به، يقدم مصرف الإمارات الصناعي بتقديم قروض طويلة الأجل للمشاريع الصناعية الجديدة والقائمة والتي تحتاج إلى مصادر تمويلية طويلة الأجل تتناسب واحتياجاتها بأجل لا تتجاوز مدتها الثماني سنوات مضافاً إليها فترة سماح يتم تحديدها من واقع دراسة التدفق النقدي المتوقع للمشروع الصناعي المزمع إقامته . ونظراً لأهمية القروض طويلة الأجل ومساهمتها في إقامة المزيد من المشاريع الجديدة، فإن المصرف يقوم بتقديم كافة التسهيلات لتشجيع المستثمرين الصناعيين على إقامة مشاريع جديدة بتمويل طويل الأجل .

ويهدف المصرف من خلال هذا التوجه إلى زيادة القيمة المضافة الصناعية في الدولة، ورفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

2. قروض متوسطة الأجل:

أدخل المصرف خدمة هامة في مجال التوسع في تمويل الصناعات، وذلك عن طريق تقديم قروض متوسطة الأجل للمشاريع القائمة لتحديث منشأتها أو تجديد آلاتها ومعدات أو الإحلال محل القروض التجارية، وذلك من أجل مواكبة الطلب المتزايد على منتجاتها . وتمنح هذه القروض لمدة لا تزيد على خمس سنوات مضافاً إليها فترة سماح تتفق وطبيعة وظروف المشروع.

وبشكل عام تساهم قروض المصرف متوسطة الأجل في التخفيف من الالتزامات والأعباء المالية، وذلك من خلال إحلال قروض المصرف محل القروض التجارية من جهة، وتحسين أداء المصانع من خلال تحديث أو تجديد آلاتها ومعدات بإدخال تكنولوجيا متقدمة من جهة أخرى . وتتيح هذه التسهيلات بدورها إمكانيات تحسين نوعية الإنتاج المحلي وزيادته وتخفيض التكاليف، مما يرفع من قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية .

3. قروض قصيرة الأجل:

لتعزيز وتنويع أنشطته، فقد اتبع المصرف سياسة متطورة في منح قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنتين مضافاً إليها فترة سماح تتناسب ومتطلبات المشروع، وذلك من أجل تمويل احتياجات جميع الحقوق محفوظة

المشاريع الصناعية من رأس المال العامل، وخاصة فيما يتعلق بتأمين مواد الخام الأولية أو إمدادات تمويل قروض موردي الآلات والمعدات .

وإذا ما أخذت الأهمية التي تمثلها القروض قصيرة الأجل بعين الاعتبار، فإن قروض المصرف قصيرة الأجل تساهم مساهمة فعالة في تأمين رأس المال العامل للمشاريع الصناعية، وبالتالي في سهولة إنسياب العملية الإنتاجية ككل .

وتتيح هذه القروض الفرصة أمام المستثمرين الصناعيين لإعانة تمويل قروض موردي الآلات والمعدات واستغلال الفرص التي توفرها تطورات الأسواق، وبالأخص ارتفاع الطلب على مختلف السلع والخدمات في أوقات متفاوتة ولأسباب عديدة.

4. التسهيلات الائتمانية المتجددة:

تساهم هذه التسهيلات في فتح آفاق جديدة للمستثمرين الصناعيين، وتضيف نوع آخر من التمويل قصير الأجل يقوم المصرف من خلاله بتقديم التمويل اللازم ضمن سقف ومدة زمنية محددة يتفق عليها مع العميل، وذلك من أجل تمويل رأس المال العامل .

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تجديد هذه المدة الزمنية إلى مدة أخرى وسقف مختلف متى ما أثبتت الدراسة حاجة العميل لها .

وتمتاز هذه التسهيلات بتعدد السحوبات والدفعات ضمن المدة والسقف المحددين، الأمر الذي يتيح للعميل الاستفادة من مبلغ القرض لأكثر من مرة خلال المدة المحددة .

وتفتح هذه التسهيلات كذلك مجالات واسعة أمام المستثمرين الصناعيين، وتوفر لهم مرونة كبيرة للتعامل مع الأسواق المحلية والخارجية. وتتيح طبيعة هذه الخدمة تحقيق أقصى فائدة من قروض مصرف الإمارات الصناعي .

5. تمويل العقود الخاصة:

يتم من خلال هذا النوع من التمويل قصير الأجل تقديم التمويل اللازم لحاجة العميل من رأس المال العامل لتغطية بعض العقود أو الصفقات التجارية التي يبرمها مع مستوردين آخرين . ويتم تحديد قيمة التمويل وفترته الزمنية عن طريق دراسة نسبة رأس المال العامل إلى قيمة العقد ومدته .

ويحكم الأهمية الكبيرة للجوانب التجارية في تنمية القطاع الصناعي وتوسعة دائرة مصادر إمداداته من المواد الأولية وأنشطته التسويقية، فإن المصرف يعمل على دعم المستثمرين الصناعيين من خلال توفير خدمة تمويل العقود الخاصة .

وتساهم عمليات تمويل العقود الخاصة في دعم المصنعين المحليين، وتقوية علاقاتهم التجارية، وزيادة حجم صادراتهم بشكل عام .

6 . تسهيلات التمتانية لصادرات الصناعات الوطنية:

تتمثل هذه التسهيلات في تقديم قروض ميسرة هدفها تلبية الاحتياجات المالية للمصدرين خلال فترة التحصيل، ويتم تحديد حجم القرض ومدته بحيث تغطي قيمة الصادرات بالكامل، على أن لا تتعدى هذه القيمة 20% من رأسمال المصرف المكتتب فيه واحتياطياته، بحيث تحدد مدة القرض لتتماشى مع فترة خطاب الاعتماد أو السند الائني الصادر لصالح المصدر أو العقد المبرم بين المستورد والمصدر سواء كان هذا المصدر مصنعاً أو وسيطاً .

وتساهم هذه التسهيلات الائتمانية في نمو صادرات الصناعات الوطنية وتحسين الميزان التجاري في الدولة .

وإضافة إلى ذلك، تتيح هذه التسهيلات إمكانيات واسعة لزيادة الطلب على المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، وإكساب المصدرين المحليين خبرة في التعامل مع هذه الأسواق، وبالتالي تنمية صادراتهم إليها بشكل دائم .

7 . القروض القابلة للتحويل:

يوفر المصرف للمستثمرين الصناعيين قروضاً ميسرة قصيرة الأجل خلال فترة الإنشاء، مع إمكانية تحويل هذه القروض إلى مساهمة في رأسمال المشروع عند بدء التشغيل التجاري، وذلك وفق شروط التمويل المنصوص عليها في سياسة الإقراض للمصرف . ونظراً لحصول المستثمرين الصناعيين على القروض القابلة للتحويل خلال فترة الإنشاء، فإنها تمثل أهمية بالغة لمساعدتهم على تجاوز أكثر الفترات صعوبة في الحياة الزمنية للمشاريع الصناعية.

8 . نظامي المراجعة والاستصناع:

انطلاقاً من حرص المصرف على إتاحة الفرصة أمام كافة الصناعيين للاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي يقدمها، فقد أدخل نظامي المراجعة والاستصناع الذين يشكلان جزءاً مهماً من نظام التمويل الإسلامي .

وبمقتضى هذين النظامين، فإن المصرف يقوم بتأمين احتياجات الصناعيين من السلع والمعدات والآلات والإنشاءات المدنية، وذلك من خلال شراء أو استصناع تلك الاحتياجات وبيعها بأجل إلى الصناعيين وفق قواعد وشروط نظامي المراجعة والاستصناع .

ونظراً للخصوصية التي يتميز بها نظام التمويل الإسلامي، وتحيز العديد من المستثمرين الصناعيين للتعامل وفق هذا النظام، فإن المصرف يرمي من وراء تطبيقه إلى الأخذ بعين الاعتبار طبيعة تدفقات أشكال التمويل المحلية من جهة، والوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستثمرين الصناعيين من جهة أخرى .

9 . المساهمة في رؤوس أموال المشاريع :

بالإضافة إلى تمويل المشاريع من خلال الإقراض، وانطلاقاً من حرصه على تنمية الصناعات الوطنية بشتى الطرق، يقوم المصرف أيضاً بالمساهمة في المشاريع الصناعية القائمة والجديدة والتي تؤكد الدراسات جدواها الاقتصادية. وتأتي المساهمة بشكل منفرد أو مجتمعة مع الإقراض . ويحرص المصرف بشكل خاص على المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الجديدة والمشاركة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والترويج لها . ويسعى المصرف من هذا التوجه إلى جذب الاستثمارات لقطاع الصناعات التحويلية وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته الصناعية.

10 . خطاب ضمان مبدئي :

في سبيل دعم الصناعيين المحليين وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في مناقصات التوريد التي تطرح محلياً، فقد أضاف المصرف خدمة تقديم خطابات الضمان المبدئي التي تعتبر سائدة في التعاقدات العامة بدول المجلس، وذلك لضمان التزام المتعهد بتنفيذ المناقصة في حال ترسيبها عليه . ومما لا شك فيه فإن خطابات الضمان المبدئي تساهم مساهمة فعالة في إرساء مناقصات التوريد على المصنعين المحليين، مما يفتح أمامهم آفاق جديدة لزيادة إنتاجهم والمحافظة على نوعيته الجيدة . وتساعد هذه الخدمة أيضاً الصناعيين المحليين على رفع قدراتهم التنافسية، وتلبيتهم لمتطلبات مناقصات التوريد المحلية .

11 . خطاب ضمان حسن أداء:

استكمالاً للخدمات التي يقدمها المصرف وتلبية لمتطلبات عقود التوريد التي تطرح، يقدم المصرف خطاب ضمان حسن أداء، وهو عبارة عن كفالة تضمن المتعهد تجاه المالك للتقيد بالتقيد وفقاً للمواصفات والجدول الزمني المحدد .

ويضيف خطاب ضمان حسن الأداء الذي يقدمه المصرف الثقة اللازمة لتلبية شروط عقود التوريد، والذي بدوره ربما لا يضمن المتعهد الحصول على عقد التوريد . وإلى جانب ذلك، تساهم هذه الخدمة في التقيد بالمواصفات العالمية للمنتج المحلي، مما يكسبه ثقة المستهلك، ليس في نطاق عقد التوريد فحسب، بل بشكل عام أيضاً.

12 . تمويل شراء الآلات والمعدات والسيارات الثقيلة:

يتم تمويل الآليات والسيارات بشرط ارتباطهما بنشاط صناعي. وتمتاز هذه الخدمة بسرعة اتخاذ القرار .

13 . تمويل شراء المواد الخام

تم تخصيص هذه الخدمة لتوفير المواد اللازمة للمشاريع الصناعية عند الحاجة، حيث يتم اختصار الفترة الزمنية اللازمة لدراسة الطلب واتخاذ القرار .

وتغطي هذه الخدمة المواد الخام الأولية والمواد المتممة أو المساعدة اللازمة لمنتجات المشـاريع الصناعية .

6- أسئلة التقويم الذاتي:

السؤال الأول :

إليك الجدول التالي الذي يبين طرق التمويل المستعملة من طرف إحدى المؤسسات.

1. ديون الموردين
2. CAF
3. قرض عادي
4. قرض إيجاري
5. التنازل عن الإستثمار A
6. رأس المال (أموال جماعية)
7. السحب على المكشوف

العمل المطلوب :

استعمل الجدول التالي لترتيب الطرق السابقة للتمويل مع وضع العبارة المناسبة في كل خانة مقابلة.

طريقة التمويل	طبيعة العمليات الممولة	داخلي / خارجي

السؤال الثاني :

إليك الميزانية التالية لإحدى المؤسسات بتاريخ N/12/31

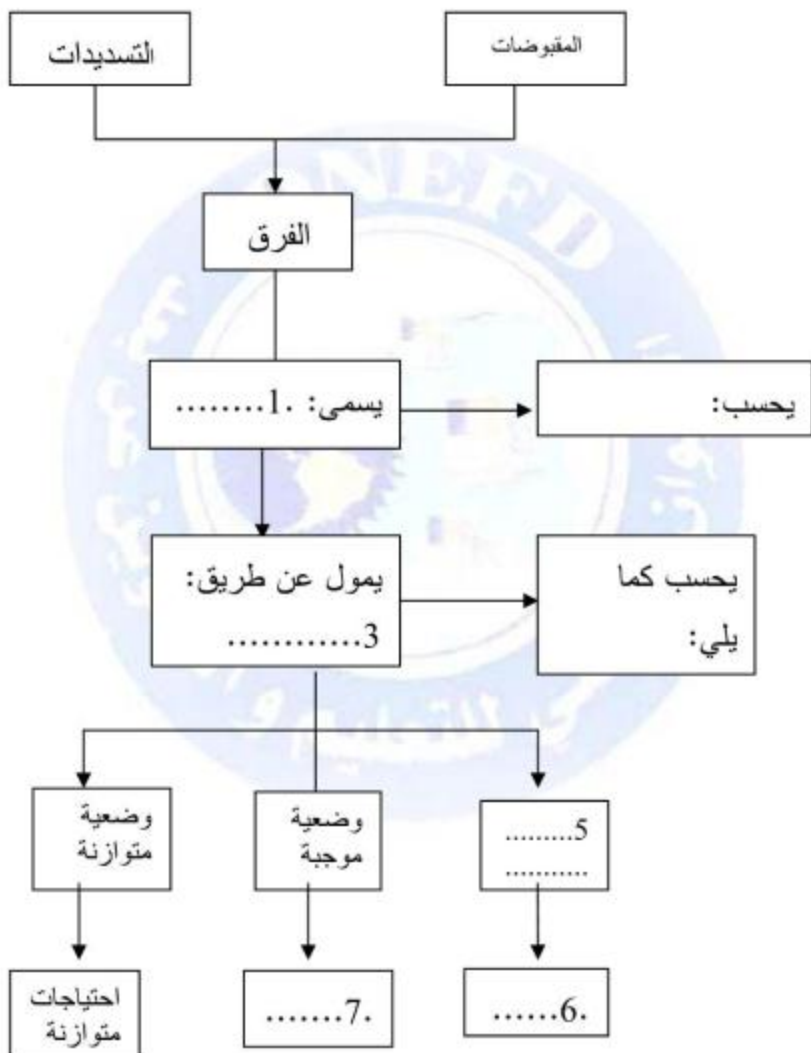
(المبالغ $\times 10^6$ دينار جزائري)

الأصول	ق أ	اهتلاكات ومؤونات	ق م ص	الخصوم	المبالغ
قيم معنوية	1	0	1	أموال خاصة	53
تجهيزات الإنتاج	48	5	43	ديون ط المدى	15
المخزونات	22	1	21	موردون	46
الزبائن	80	2	78	ديون الاستغلال	21
حقوق أخرى	15	.	15	ديون الخزينة	14
النقديات	1		1	النتيجة إ	10
مجموع الأصول	167	8	159	مح الخصوم	159

العمل المطلوب :

من الميزانية السابقة حدد مايلي :

1. CAF علما أن نسبة الضرائب /الأرباح 25%.
 2. صنف مصادر تمويل المؤسسة إلى مصادر داخلية و خارجية، ثم صنفها حسب مدتها و أخيراً حسب طبيعة العمليات المحتمل تمويلها عادة. مع حساب مبلغها في كل مرة ، علما أن النتيجة تضم بكاملها إلى الإحتياطات
- السؤال الثالث : إليك المخطط التالي الخاص بإحدى المؤسسات
- العمل المطلوب : إكمال الفراغات :



7- أجوبة التقويم الذاتي

الجواب الأول:

يكون الجدول كما يلي :

ط . التمويل	ط. العمليات الممولة	م.داخلي م. خارجي
1	ع.الاستغلال	م. خارجي
2	الاستثمارات	م. داخلي
3	الاستثمارات	م. خارجي
4	الاستثمارات	م. خارجي
5	الاستثمارات	م.داخلي
6	الاستثمارات،الاستغلال ،الخزينة	م.داخلي أوم. خارجي في حالة الشركاء الجدد
7	الخزينة	م. خارجي

الجواب الثاني :

1. من الميزانية السابقة نحدد CAF :

الاهتلاكات و المؤونات + ن . الصافية = CAF

الاهتلاكات و المؤونات = 8 مليون د ج

النتيجة الصافية = $10 \times 0.75 = 7.5$ مليون دينار جزائري.

$CFA = 8 + 7.5 = 15.5 \times 10^6$

2. تصنيف مصادر تمويل المؤسسة :

أ. حسب مصدرها

نوعها	بيانها	حسابها
داخلية	الأموال الخاصة	$60.5 = 7.5 + 53$
خارجية	(مجموع الخصوم - الأموال الخاصة).	98.5

ب. حسب مدتها :

نوعها	بيانها	حسابها
أموال دائمة	الأموال الخاصة + د. ط الأجل	$75.5 = 7.5 + 15 + 53$
أموال قصيرة المدى	الديون المختلفة + ضرائب على الأرباح	$= 2.5 + 14 + 21 + 46$ 83.5

ج. حسب طبيعة العمليات التي تمويلها عادة :

طبيعة العملية	بيانها	حسابها
الاستثمارات	الأموال الخاصة + د. ط م	75.5
الاستغلال	موردون + ديون الاستغلال الأخرى + الضرائب/الأرباح	$69.5 = 2.5 + 21 + 46$
الخزينة	ديون الخزينة	14

الجواب الثالث :

1. الفرق بين المقبوضات و التسديدات يسمى باحتياجات رأس المال العامل (BFR)
2. يحسب كما يلي: (المخزونات + الحقوق) - الديون المتعلقة بالاستغلال
3. احتياجات رأس المال العامل تمويل عن طريق رأس المال العامل (FR)
4. يحسب كما يلي: الأموال الدائمة - القيم الثابتة
5. وضعية سالبية
6. البحث عن مصادر لتمويل الخزينة السالبة في المدى القصير .
7. وضعية الخزينة موجبة يستدعي توظيف الفائض في المدى القصير .